تبسيط النحو العربي (1) : التعريف بالنحو العربي*
تبسيط النحو العربي : التعريف بالنحو العربي*

• الجملة ميدان علم النحو:

لأنَّ النحو علم يَعتني بدراسة الجملة العربية من خلال ما بين مفرداتها من علاقاتٍ معنوية، والنحاة يُسمُّون هذه العلاقات بـ "علاقات الافتقار"؛ فكلُّ كلمة في الجملة العربية تفتقر - أي تحتاج - إلى أختها؛ حتى تتحقَّق الفائدة الكلاميَّة التامَّة التي هي ميدان البحث النحوي.

والكلمة حين تكون في جملة يصبح لها معنًى نحوي، فتؤدِّي من خلاله وظيفتها في الجملة العربية، وتؤثِّر في أخواتها من الكلمات التي تكونَت منها الجملة، ونحن حينما نقول: هذه الكلمة مبتدأ؛ فهذا يعني أنَّ لها خبرًا تمَّت به فائدة الكلام.

وعلى ضوء ما تقرَّر نقول: كيف يتعامَل النَّحو العربي مع الجملة العربيَّة في مثل قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الفاتحة: 2] الآيات؟

يقول النُّحاة: (الْحَمْدُ) هذه كلمة وقعَت في أول الكلام، هل تدلُّ على معنًى؟

الجواب: نعم.

هل المعنى تامٌّ؟

الجواب: لا، دلَّت على معنًى ناقص، دلَّت على "الثَّناء بالجميل".

لِمَن الحمد؟

نحتاج جوابًا، حينئذ: هذه الكلمة تفتقِر إلى كلمة أُخرى ليتم المعنى؛ لأن الحمد هنا "مبتدأ"، والمبتدأ يحتاج إلى خبر تتم به فائدة الكلام معه، فلمَّا قال: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) هنا تمَّ الكلام، وتحقَّقَت الفائدة الكلاميَّة.

• والنُّحاة يقولون عن النحو العربي: نحو النصِّ، أو نحو التركيب؛ لأنَّ النحو لا يَدرس الكلمةَ الواحدة، إنَّما يدرس الجملة برمَّتها، أو بتعبير آخَر: يدرس النصَّ العربي أو التركيب العربي.

- والنصُّ العربي هو الآية القرآنية، أو الحديث النَّبوي الشريف، أو بيت الشِّعر الفصيح، أو النثر العربي؛ فهذا ميدان النحو العربي دراسة وفهمًا وبحثًا عن العلاقات بين مفردات هذا النصِّ، للوصول إلى الفائدة التامَّة.

- وقد اشتهر في العصور المتأخرة أنَّ النحو: "علم يُعرف به أحوال أواخر الكَلِم إعرابًا وبناءً"؛ وبهذا ينحصِر مجال البحث النَّحوي في الحرف الأخير من الكلمة من جهة الإعراب والبناء؛ وهذا تضيِيق شديد لدائرة البَحث النحوي.

وليس النَّحو العربي كما يقولون؛ بل النحو هو: قانون تأليف الكلام، وميزانه ومعياره، فيحدِّد النحو العربي ما يجِب أن تكون عليه الجملة بكلِّ مفرداتها؛ حتى تتمَّ الفائدة وتتَّسق العبارات...

وقد كان الدرس النَّحوي قديمًا يستوعب كلَّ فروع اللغة الفصحى بلا تفريقٍ بين نحوٍ وصرفٍ، وبلاغةٍ ودلالةٍ مُعجميةٍ، حتى مستوى الصَّوت أدخلوه في الدرس النحوي.

ويستدلُّ النحاة على سوء حال أهل النار بالترخيم في قوله تعالى: (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) [الزخرف: 77]، قرأ البعض: (يا مَالِ) بحَذف الكاف ترخيمًا، فقد أنهَكَهم العذابُ، فعجزوا عن إتمام الاسم؛ فانظر كيف استدلُّوا بالصَّوت على المعنى والدلالة.

ولذلك لم تقتصِر جهود النُّحاة على بيان الإعراب كما قد يظنه البعض؛ بل صنَّفوا في مختلف فروع العلم، ويكفينا أن نُشير إلى جهود النحاة في تفسير كتابِ الله تعالى، ومن ذلك:

- "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى.
- "معاني القرآن"؛ لأبي زكريا الفراء.
- "معاني القرآن"؛ للأخفش.
- "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج.
- "معاني القرآن"؛ للنحاس، وغيرها كثير...

وبهذا يتَّضح لنا أنَّ علم النَّحو العربي: هو قانون تأليف الكلام وميزانه، لا من جهة الاعتناء بأحوال أواخر كلماته إعرابًا وبناءً وحسب؛ بل من جِهة النَّظر في العلاقة التي تربط كل مفردات الجملة بعضها ببعض.

.ولهذا نقول: النحو العربي هو نحو النَّصِّ والتركيب

تبسيط النحو العربي (2) : الحرف، الكلمة، الكلام*

تبسيط النحو العربي (2) : الحرف، الكلمة، الكلام*

:أولًا: الحرف*

.كما قال النحاة: "اللغة أصوات"، وأصغر وحدة صوتيَّة هي حروف الهِجاء (بكسر الهاء)، وحروف الهِجاء هي مادَّة تكوين الكلمة والكلام

حروف الهِجاءِ يسمِّيها النحويون "حروف المباني"؛ لأنَّ الكلمات تُبنى منها كما أنَّ المنازل تُبنى من الأحجار، وعدَد هذه الحروف تسعة ♦ وعشرون حرفًا؛ كما قال سيبويه، وقد زاد رحمه الله حرف "الهمزة"، وعلى هذه الحروف يدور الكلام العربي كله، وكلُّ حرف من هذه الحروف يمثِّل وحدةً صوتيَّة لغوية، ويسمِّيها البعض: الحروف المُعجمية، أو الألفبائية، أو حروف المعجم، أو حروف الألف باء؛ وهذا .كلُّه صواب

:ثانيًا: الكلمة

.النحاة يُعرِّفون الكلمةَ بأنها: "اللفظ الدالُّ على معنًى مفرد"، مثل قولنا: زيد - عمرو - ضرب - قام - قرأ، وغيرها

:وهم بهذا يقررون أنَّ الكلمة لها صِفات تتَّصف بها، وهي

.أ) اللفظ: لأنَّ اللغة أصوات عند النحاة، فلا بدَّ لها من النطق والتلفُّظ، واللفظ هو: الصَّوت المُدرك بالسمع)

ب) المعنى: فكلُّ لفظ يدلُّ على معنًى يكون كلمةً عند النحاة، فقولنا: (زيد)، هذا لفظ يدلُّ على ذاتٍ مسمَّاة به، بخلاف قولنا: (ديز)؛ فإنَّه) .لفظ لا يدلُّ على معنًى

.ج) الإفراد: فلا يكون مركَّبًا، والمفرد هو: الملفوظ مرَّةً واحدةً، نحو: زيد - عمرو - عائشة - فاطمة، فكلُّ هذه الكلمات تدل على الإفراد)

:ثالثًا: الكلام*

♦ الكلام أو اللغة: هو وسيلة التفاهم والتواصل بين الناس، وسواء قلنا: اللغة أو الكلام فلا حرَج؛ لأنَّنا نتحدث عن وسيلة التخاطُب والتفاهم بين المجموعة البشريَّة، وكِلا اللفظين يَصدق عليه أنه وسيلة التفاهم، والنُّحاة يقولون: "اللغة أصوات"، والأصوات نقول في تعريفها: "ما تدرك بالسمع"، فنخلص بهذا إلى أن الكلام - أو اللغة - هو: أصوات ندرِكها بأسماعنا، تحمل معاني يقَع بها التفاهم والتواصل بين الناس.

♦ في كتب النحو - مثل الأجرومية أو الألفية - يقولون: الكلام: "هو اللَّفظ المفيد..."؛ إلخ.

♦ اللفظ: هو الصَّوت الذي يدرك بالسمع، وشرطه عند النحاة الإفادة؛ لذلك لو تحقَّقَت الإفادة بغير صوتٍ، لا يحكمون عليها بأنَّها كلام عربي؛ مثل الإشارة، فلو أشار إليك أحد أن "اجلِس"، هل أفاد؟

الجواب: نعم، لكنه ليس كلامًا عربيًّا عند النحاة؛ لأنَّ الكلام أصوات مَسموعة مدركة بالسمع بإجماع النُّحاة...

والكلام في لغة العرب يأتي في صورتين:

الأولى: جملة فعلية، مثل: قام زيدٌ، فـ "قام" فِعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، لا محل له من الإعراب، و"زيدٌ" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة على آخره، وقد حكَمنا على هذه الجملة بأنَّها فعليَّة؛ لأنَّها بدأَت بفعل.

والصورة الثانية: الجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، كقولنا: اللهُ ربُّنا؛ فالاسم الكريم "الله" مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة على آخره، و"ربُّ" خبَر مرفوع، وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة على آخره، و"نا" ضمير متَّصل مبنيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ بالإضافة، والله المستعان

*تبسيط النحو العربي (3) : أنواع الكلمة وأهمية تحديد النوع

*تبسيط النحو العربي (3) :أنواع الكلمة وأهمية تحديد النوع

*أولاً: أنواع الكلمة:

عرَفْنا أنَّ الكلمة هي: "اللفظُ الدَّالُّ على معنًى مفردٍ"، والمعنى الذي تدل عليه الكلمة ينحصر في ثلاثِ دلالاتٍ[1]:

أولها: ذات: وهي "ما تُدرك بالحسِّ"[2]؛ كالإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو الجماد، أو "تُدرك بالعقل"؛ كالعلم، والشجاعة، والشرف، والنُّبوغ، وهذا ما يُسميه النحاة: "الاسم"، وسواءٌ كان المعنى متعلِّقًا بالحسِّ أو العقل، فإن الزمن هنا لا وجودَ له[3].

وثانيها: حَدَث: وهو "فعل الفاعل"، فلو قلنا: قام زيدٌ، فإن القيامَ حَدَث له صورة في ذهن السامع والمُتكلِّم، و كلُّ حدث لا بدَّ له من زمنٍ مصاحبٍ له؛ أي: وقت يقع فيه، وهذا يسمِّيه النحاة: "الفعل".

وثالثها: رابطٌ للذات بالحدث: والمراد بذلك: "حروف المعاني"؛ كحروف الجرِّ، والشَّرْط؛ فإنَّها تربط الذاتَ بالحدث؛ لأن الحدثَ في معنى الصفة، والصفة تَطلُبُ موصوفًا؛ فيأتي الحرفُ رابطًا للصفة (الحدث) بالموصوف (الذات).

وعلى ضوء ما سبق فإنَّ الكلمة تنحصر في أنواعٍ ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف.

قال سيبويه رحمه الله: فالكَلِم: اسمٌ، وفعل، وحرف جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل[4].

وقد وضع النحاة حدًّا لكل نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة، فأمَّا الاسم فهو: "ما دلَّ على معنًى في نفسه، غير مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[5]، فقولنا: زيد، هذه كلمة دلَّت على ذاتٍ مُسماةٍ بها، وقد تجرَّدت عن الزمن.

وأمَّا الفعل فهو: "ما دلَّ على معنًى في نفسه، مقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ"[6]، فقولنا:

قرأ" هذه كلمةٌ دلَّت على حَدَثٍ؛ وهو القراءة، واقترنت بزمن الماضي، و هو زمن ما قبلَ التكلُّم".

وأمَّا الحرف فهو: "ما دلَّ على معنًى في غيره"[7]، فحرف الجر "في" لا يظهرُ معناه إلا بوضعه في جملةٍ، فقولنا: صليتُ في المسجد، هنا دلَّ على الظرفية المكانية، التي لم تَكُنْ لتظهرَ إلا في ضمن هذه الجملة.

ثانيًا: أهمية تحديد نوع الكلمة[8*]:

هذه مسألتُنا التي لأجلها ذكَرْنا تأصيلَ النُّحاة لأنواع الكلمة الثلاثة؛ لأنَّ تحديد نوع الكلمة في الجملة العربية يتوقَّف عليه فهم الجملة ومدلولها المعنوي، ويتوقَّف عليه صحةُ الإعراب من خطئه.

والكلمةُ إنْ كانت حرفًا فهي مبنيَّة، وليس لها محلٌّ إعرابيٌّ، وبهذا نُحدِّد وظيفتَها في الجملة، فالحرفيَّة تعني: أن ثَمَّ رابطًا يَربِطُ مفردات الجملة بعضها ببعض، أو ينقل المعنى من كلمةٍ إلى أخرى؛ كحروف الجرِّ، فإنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء؛ لتتم فائدة الكلام.

.وإنْ كانت الكلمة اسمًا فهذا يعني: أنَّ لها محلًّا إعرابيًّا، سواء كانت مبنية أو مُعربة

.وإنْ كانت فعلًا فقد تكون مبنيَّة أو مُعربة، وفي حالة الإعراب فلا بدَّ أنْ يكون لها معمولات تعمل فيها إعرابيًّا، وسيأتي تفصيل ذلك

ومن خلال تحديد نوع الكلمة نحدِّد نوع الجملة، فقد تكون اسمية أو فعلية بحسب نوع الكلمة في الجملة، والأمثلة التالية توضِّح ما تقرَّر، :فنقول

.أ) ما جاء زيدٌ

.ب) إنّما محمدٌ رسولٌ

.[ج) قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) [يوسف: 31

...[د) وقوله تعالى: (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [التغابن: 1

في الأمثلة المذكورة وردت "ما" كجزءٍ من كل مثال، إلا أنَّ نوعها يختلف في كل جملة؛ ففي المثال (أ) جاءت "ما" حرفَ نفيٍ لا محلَّ .له من الإعراب؛ فليس لها تأثير إعرابي، وإنما هي حرفٌ يدلُّ على نفي الحدث، وهو المجيء

وفي المثال (ب) جاءت حرفًا يكفُّ "إنَّ" عن العمل؛ ولذلك الجملة المقترنة بها مبتدأ وخبر، وفائدتها هنا مع "إنَّ" توكيد الدلالة المعنويَّة .للجملة، لكنَّها لم تعمل إعرابيًّا

وفي المثال (ج) جاءت حرف نفيٍ يعمل عمل ليس النافية، ولذلك "هذا" اسمها مبني على السكون في محل رفع، و"بشرًا " خبرها .منصوب

وفي المثال (د) جاءت "ما" اسمًا موصولًا مبنيًّا على السكون في محل رفع فاعل للفعل "يسبح"؛ وبهذا يَتَّضِحُ لنا أهميَّة تحديد نوع الكلمة؛ ...لأنَّه يُحدِّد الوظائف الإعرابيَّة، والاتِّجاه الدلالي في الجملة العربية

.أشار ابن هشام إلى هذه الدلالات الثلاث في شذور الذهب ص: 35 [1]

.الحِسِّ: المراد بذلك الإدراك بالحواس الخمس؛ وهي: السمع، والبصر، واللمس، والشمُّ، والتذوق [2]

.الزمن: هو الوقت عند النحاة [3]

.الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون 1 / 12 [4]

.شذور الذهب ص: 35 ، 36 [5]

.شذور الذهب ص: 35 ، 36 [6]

.شذور الذهب ص: 35 ، 36 [7]

.أشار إلى أهمية تحديد نوع الكلمة أ.د. عبده الراجحي في كتابه: التطبيق النحوي ص: 14 [8]

تبسيط النحو العربي (4) : الإعراب والبناء*
تبسيط النحو العربي (4) :الإعراب والبناء*

."الكلمة في العربية الفُصْحى لا تخرجُ عن كونها معربةً أو مبنية، وهذا يُسمِّيه النحاة: "التعريف بالوصف

والمراد بذلك : وصفُ شكل الحرف الأخير من الكلمة؛ لأن الكلمةَ العربية قد يتغيَّر شكلُ آخرها تبعًا لوظيفتها الإعرابيَّة في الجملة، وهذا :التغيُّر هو (الإعراب) عند النحاة، ولنتأمَّلْ هذه الأمثلة، ونرصد معًا هذه الظاهرة النَّحْويَّة

.أ) جاء زيد)

.ب) رأيت زيدًا)

.ج) مررت بزيدٍ)

- كلمة (زيد) في الأمثلة الثلاثة تغيَّر شكلُ آخرِها، مرة بضمةٍ، ومرة بفتحةٍ، ومرة بكسرةٍ، وهذا التغيُّر جاء تبعًا لموقع الكلمة في كل مثال، فـ(زيد) في المثال الأول فاعل، وهذا يقتضي الرفعَ، والرفعُ علامته الضمة، وفي المثال الثاني (زيدًا) مفعولٌ به، وهذا يقتضي .النصبَ، والنصبُ علامته الفتحةُ، وفي المثال الثالث (زيد) اسمٌ سبقه حرف جرٍّ، وهذا يقتضي الجرَّ، والجرُّ علامته الكسرة

- .(وحالة التغيُّر التي رصدناها في الأمثلة السابقة - كما قلنا - يُسمِّيها النحاةُ: (الإعراب

:ونلاحظ على ضوء ما سبق أن الجملةَ المُعْربةَ تتكوَّن من أربعة أركان

.الأول: العاملُ الإعرابي: وهو ما يَجلِبُ العلامةَ الإعرابية، ويقتضي كون الكلمة مرفوعةً، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة

.والثاني: المعمول: وهي الكلمةُ التي يتسلَّطُ عليها العاملُ الإعرابي، ويُظهِر على آخرها العلامةَ الإعرابية

والثالث: الموقع الإعرابي: وهو الذي يُحدِّد وظيفة الكلمة في الجملة؛ مثل: الفاعلية، والمفعوليَّة.

والرابع: العلامة الإعرابية: وهي العلامةُ الدالَّة على الحالة الإعرابية، وأصولُها أربعُ علامات؛ هي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، أو ما ينوبُ عن هذه العلامات.

فلو قلنا: جاء زيدٌ، فالعاملُ الإعرابيُّ هو الفعلُ الماضي (جاء)، الذي اقتضى فاعلًا؛ هو (زيد)؛ لأن الفعلَ لا بدَّ له من فاعل، والمعمولُ هو الفاعل (زيد)، الذي تسلَّط عليه الفعل، وعَمِل فيه الرفع، والموقعُ الإعرابيُّ هو موقع الفاعليَّة لـ(زيد)، والعلامة الإعرابية هي الضمةُ التي ظهرت على الحرف الأخير من (زيد).

♦ وقد يلزم شكلَ آخر الكلمة هيئةً واحدة مهما تغيَّر موقع الكلمةِ في الجملة، وهذا هو (البناء) عند النحاة، ولنتأمَّل هذه الأمثلة:

أ) جاء هؤلاء.

ب) رأيتُ هؤلاء.

ج) مرَرْتُ بهؤلاء.

كلمة (هؤلاء) جاءت في الأمثلةِ الثلاثة على هيئةٍ واحدة، فلَزِم الحرفُ الأخير منها حالةَ الكسر، وقد جاءت (هؤلاءِ) فاعلًا في المثال الأول، ومفعولًا به في المثال الثاني، واسمًا مجرورًا في المثال الثالث، ومع ذلك لَزِمَتْ هيئة واحدة في كل أحوالها.

والكلمة الواحدة لا نستطيع أن نعرف إعرابَها أو موقعَها؛ لأنه لابد أن تَنتَظِم الكلمة في جملة عربيَّة؛ حتى تظهرَ وظيفتُها، ويتسلَّط عليها العاملُ الإعرابي؛ لتُؤدِّي معناها في ضمن التركيب العربيِّ؛ لأن النحوَ العربيَّ موضوعُه الجملة المركَّبة، لا الكلمة المفردة.

• وأُنبِّه هنا على أهمية نظرية الإعرابِ، التي تعتبر الأساسَ الذي قام عليه النَّحْوُ العربي منذ نشأة النحو وعلوم العربية الفُصْحى، وقد صان العلماءُ القرآنَ والسنة من خلال هذه النظرية بما قرَّرُوه من القواعد التي حفِظَتْها كتبُ النحو العربي قديمًا وحديثًا.

ولمَّا بدَأتْ حركةُ جمعِ اللغة والتقعيد لها، وترتيب أبوابِ النحو العربي على وَفْق اللسان العربيِّ الفصيح - اعتنى النَّحاة بنظرية الإعراب اهتمامًا بالغًا؛ لأنهم أدركوا دورها في حفظ اللسان العربي والقرآن والسنة، وقد رُوِي عن عمرَ أنه قال: (تعلَّمُوا إعراب القرآن كما تتعلَّمون حفظَه)[1] ، وعن ابن مسعودٍ قال: (أَعرِبُوا القرآنَ، وإنه سيأتي أقوامٌ يُثقِفونَه، وليسوا بخيارِكم)[2] .

:ودراسة النَّحاة لبابِ الإعراب تنحصر في ثلاثة أمور ♦

.أولًا: حقيقة الإعراب، وأقسامه وما يدخلُه من الأبواب

.ثانيًا: الإعرابُ الأصلي والفرعي

.ثالثًا: الإعرابُ الظاهرُ والمُقدَّر

:وأما البناءُ فتنحصرُ دراسته في ♦

.أولًا: حقيقة البناء وأسبابه

.ثانيًا: المبنيَّات من الأسماء، والأفعال، والحروف

.وهذا يأتي معنا إن شاءَ اللهُ في المقالات القادمة

.(الزينة: (أبو حاتم بن حمدان الرازي) (1/ 117[1]

.المصدر السابق [2]

تبسيط النحو العربي (5) : الإعراب*
تبسيط النحو العربي (5) :الإعراب*

:أولًا: حقيقة الإعراب*

قلنا: إن الإعرابَ هو: حالة التغيُّر التي تعتري شكلَ الحرف الأخير من الكلمة، وهذا التغيُّر يحدث بتسلُّط العوامل الإعرابيَّة على الكلمة المعربة.

وقد عرف النُّحاة الإعراب بقولهم: "الإعراب: تغييرُ أواخر الكَلِم؛ لاختلافِ العوامل الداخلةِ عليه، لفظًا أو تقديرًا"[1]، وعلى ضوء هذا التعريف يتَّضح ما يلي:

أن الإعراب هو حالة التغيُّر التي تصيب شكلَ الحرف الأخير من الكلمة المعربة - كما سبق ذكره - وهذا التغيُّر يكون بالرفع، أو النصب، أو الجرِّ، أو الجزم. **

أن هذا التغيُّر يكون في آخر الكلمة المعربة، فإن كان في أوَّل الكلمة أو وسطها، فهذا لا يكون إعرابًا، بل يكون تغيُّرًا صرفيًّا؛ لأنه يتعلَّق ببنية الكلمة كما في قولهم: فِلْسٌ وفُلَيْسٌ، وأَفْلُس وفُلُوس؛ فهذا تغيُّر صرفيٌّ لا إعرابيٌّ؛ لأنه في غير الآخر. **

** أن التغيُّر الإعرابيَّ الذي يكون في آخرِ الكلمة هو الذي يكون أثرًا للعامل الإعرابيِّ، فإن كان لغيرِ ذلك فليس إعرابًا؛ لأن الكلمةَ قد يتغيَّرُ آخرها بحسب لهجات العرب، كما في (حيث) فإن العربَ تنطقُها بلهجات مختلفة، فمنهم مَن يجعلها على الضمِّ فيقول: (حيثُ)، ومنهم مَن يجعلها على الفتح (حيثَ)، ومنهم مَن يجعلُها على الكسر (حيثِ)، فالإعرابُ له عواملُ يتعلَّق بها، وتحدث بها التغيُّرات التي تعتري آخرَ الكلمة؛ كما في الأمثلة:

أ) جاء زيدٌ.

ب) رأيت زيدًا.

ج) مررت بزيدٍ.

فكلمةُ (زيد) في الأمثلة الثلاثة تغيَّر شكلُ آخرها مرةً بضمةٍ، ومرَّة بفتحة، ومرة بكسرة، وهذا التغيُّر جاء تبعًا لموقع الكلمة في كلِّ مثال، فـ(زيد) في المثال الأولِ فاعلٌ؛ وهذا يقتضي الرفعَ، والرفع علامتُه الضمة، و في المثال الثاني (زيدًا) مفعولٌ به؛ وهذا يقتضي النَّصْبَ، والنصب علامته الفتحة، وفي المثال الثالث (زيدٍ) اسمٌ سبقه حرفُ جرٍّ؛ وهذا يقتضي الجرَّ، والجرُّ علامته الكسرة، فالتغيُّر الذي طرأ على كلمة (زيد) إنما هو لتأثُّره بالعامل الإعرابي.

** 2]أن الكلمةَ المُعربة التي هي محلُّ هذا التغير عند النحاة نوعان:

*الأول: الاسمُ المُتمكِّن: والمُتمكِّن هو الاسم المعربُ، وهو قسمان:

1- متمكِّن أمكنُ: وهو الاسم المُنصرِفُ، ومثالُه: جاء محمدٌ، ورأيت محمدًا، ومرَرْتُ بمحمدٍ، فإن (محمدًا) لَحِقه التنوينُ في كل حالاتِه؛ لأنه متمكِّن أمكنُ، فنعربُه بالحركات الثلاث، ونعطيه التنوينَ كعلامة على تمكنه في باب الاسميَّة.

2- متمكِّنٌ غيرُ أمكن: وهو الممنوعُ من الصرف لعلَّة أو علتين، ومثاله: جاء أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، فـ(أحمد) ممنوعٌ من الصرف؛ لأنه عَلَم على وزن الفعل، فهذا نعربُه بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًّا، ولا نعطيه التنوين؛ لأنه ممنوع منه.

* والنوع الثاني: يعني: من المعرب، هو الفعلُ المضارع الذي خلا من نونَيِ التوكيدِ والإناث؛ نحو: يضربُ، يأكل، وما جرى على هذه الصورة.

** أن الإعرابَ قسمان:

1-ظاهرٌ، وهو: ما للسانِ فيه حظٌّ؛ يعني: يُنطَقُ به، ويُتلفَّظُ؛ فيظهر في النطق، ومثاله: جاء زيدٌ، فضمةُ الرفع نطَق بها اللسانُ هنا، وظهرت عليه.

والقسم الثاني: أَيْ: من الإعراب: المُقدَّر، وهو: ما ليس لِلسان فيه حظٌّ، فيَمنَعُ من النطق به مانعٌ؛ ومثاله: جاء الفتى، فإن ضمةَ الرفع-2 في (الفتى) لم تظهَرْ، ولم يَنطِقِ اللسانُ بها؛ لأن (الفتى) اسمٌ مقصور؛ أي: مختوم بألف لازمة، وهذا يأتي في موضعه.

ثانيا: أقسام الإعراب[3*]:

أقسام الإعراب التي تقعُ في الاسم والفعل جميعًا أربعة:

الأول: الرفع،.

والثاني: النصب،.

والثالث: الخَفْضُ.

والرابع: الجَزْم.

ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة معنًى في اصطلاح النحاة.

أما الرفعُ فهو في الاصطلاح: تغيُّرٌ مخصوص، علامتُه الضمة وما ناب عنها، ويقعُ الرفع في كلٍّ من الاسم والفعل؛ نحو: يقومُ عليٌّ-*.

وأما النصب فهو في الاصطلاح: تغيُّرٌ مخصوص، علامتُه الفتحة وما ناب عنها، ويقع النصب في كلٍّ من الاسم والفعل أيضًا؛ نحو: لن-* أحبَّ الكسلَ.

وأما الخفض في الاصطلاح فهو: تغيُّرٌ مخصوص، علامته الكسرةُ وما ناب عنها، ولا يكون الخفضُ إلا في الاسم؛ نحو: تألَّمْتُ من-* الكسولِ.

وأما الجزم فهو في الاصطلاح: تغيُّرٌ مخصوصٌ علامتُه السكون وما ناب عنه، ولا يكونُ الجزمُ إلا في الفعل؛ نحو: لم يَفُزْ متكاسل-*.

[1] المقدمة الآجرومية ص: 35.

[2] قال ابن هشام في (شذور الذهب) ص: 58:

"الإعراب أثرٌ ظاهر أو مُقدَّر يجلبُه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع"، فذكر رحمه الله أن الإعرابَ يدخلُ بابين: الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع.

.التحفة السنية بشرح الآجرومية؛ محيي الدين عبدالحميد ص: 17، 18 [3]

تبسيط النحو العربي (6) : علامات الإعراب*
[تبسيط النحو العربي (6) :علامات الإعراب[1*

الإعرابُ له علاماتٌ تدلُّ عليه بحسَبِ كل نوعٍ من أنواعِه؛ فإذا كانتْ حالةُ الإعراب الرفعَ، فإن الضمةَ هي العلامةُ الدَّالة على الرفعِ، ومثاله: قام زيدٌ، فـ (زيدٌ) فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ الرفع الضمةُ الظاهرةُ على آخره، وقد ينوبُ عن الضمةِ حرفٌ من حروفٍ ثلاثةٍ؛ وهي: الواو، الألف، النون، وهذا إذا تغيَّرَتْ هيئةُ الكلمةِ بما يمنعُ من استعمالِ الضمة كعلامةٍ على الرفعِ، ومثاله: جاء أبوكَ، فـ (أبوكَ) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواو نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه من الأسماء الستة، وكذلك ينوبُ الألفُ عن الضمَّةِ كما في قولنا: جاءَ الزيدانِ، فـ(الزيدانِ) فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وكذلك تنوب النُّونُ عن الضمَّةِ كما في قولِهِ تعالى: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [البقرة: 74]، فـ (تَعْمَلُونَ) فعل مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعِه ثبوتُ النُّونِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل.

:وإذا كانت حالةُ الإعراب النَّصبَ، فإن الفتحةَ هي العَلامةُ الدَّالةُ على النَّصبِ، ومثالُه

إنَّ زيدًا لَنْ يَقومَ، فـ(زيدًا) اسم إنَّ منصوبٌ بها، وعلامةُ النَّصبِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، وكذلك الفعلُ المضارع (يقومَ) فإنَّه منصوبٌ بـ (لن) وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، وقد ينوبُ عن الفتحةِ حرفٌ أو حركةٌ أو حذفٌ؛

:فأمَّا الحرفُ فمثاله

رأيْتُ أباكَ؛ فإن (أباكَ) مفعولٌ به منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه من الأسماء الستة، وكذلك قولنا: ضربْتُ الزيدَينِ، فـ(الزيدَينِ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياء نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى.

:وأمَّا الحركةُ فمثالها

.[رأيْتُ مسلماتٍ عفيفاتٍ، فـ (مسلماتٍ) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعٌ مزيدٌ بألف وتاء[2

:وأمَّا الحذفُ فمثاله

.الزيدانِ لَنْ يقوما، فالفعل (يقوما) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(لن)؛ وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّون، نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة

:وإذا كانت حالةُ الإعرابِ الجرَّ، فإن الكسرةَ هي العَلامةُ الدَّالةُ على الجرِّ، ومثالُه

.مررْتُ بزيدٍ، فـ(زيدٍ) اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخره

وقد ينوبُ عن الكسرةِ الياء كما في قولنا: مررْتُ بالزيدَينِ، فـ(الزيدَين) اسمٌ مجرورٌ بالياء نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وكذلك تنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ كما في قولنا:

مررْتُ بإبراهيمَ، فـ(إبراهيمَ) اسم مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوع من الصرفِ.

وإذا كانت حالةُ الإعرابِ الجزمَ، فإن السكون هو العلامةُ الدَّالةُ على الجزم، ومثالُه قوله تعالى: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص: 3]؛ فالفعل (يلدْ) مجزوم بـ(لم)، وعلامة الجزم السكون، وينوبُ عن السكونِ الحذفُ في مثل: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، فهذه الأفعالُ الثلاثةُ مجزومةٌ بحذفِ حرفِ العلةِ نيابةً عن السكونِ؛ لاعتلالها، ومنه: لم يقوما، فالجزم هنا بحذفِ النون؛ لأنَّ الفعل من الأفعال الخمسة.

وبِناءً على ما سبق يتبيَّنُ لنا ما يلي:

(1) أنَّ الإعرابَ له علاماتٌ أصليةٌ تدلُّ عليه، وهي أربعُ علاماتٍ: الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون.

(2) أنَّ هذه العلاماتِ الأصليةَ ينوبُ عنها علاماتٌ فرعيةٌ إذا تغيرت هيئةُ الكلمة المُعربة بما يمنع من استعمال العلاماتِ الأصليَّة.

(3) أنَّ العلامات الفرعيَّة التي تنوبُ عن العلامات الأصليَّة عشرُ علامات، منها ما يكون حرفًا أو حركةً أو حذفًا، وقد ورد ذلك في الأمثلة، وتتلخص هذه الفروع العشرة فيما يلي:

أ) الضمة: ينوبُ عنها: الواو، الألف، النون.

ب) الفتحة: وينوبُ عنها: الكسرة، الألف، الياء، حذف النون.

جـ) الكسرة: ينوبُ عنها: الفتحة، الياء.

د) السكون: ينوبُ عنه: حذفُ حرف العلة في المضارع المعتل، وحذف النون في الأفعال الخمسة[3].

(4) أنَّ العلامات الفرعيَّة تنوب عن العلامات الأصليَّة في سبعة أبواب:

أ) الأسماء الستة.

ب) المُثنى.

ج) جمع المذكر السالم.

(د) الجمع المزيد بألف وتاء (المؤنث السالم).

هـ) الاسم الذي لا ينصرف).

و) الأفعال الخمسة).

ز) الفعل المضارع المعتل الآخر).

[1] يُفرِّقُ النُّحاةُ بين الإعراب والبناء في باب العلامات، فيقولون في الإعراب: الضمة، والفتحة، والكسرة، وفي البناء: الضم، والفتح، والكسر، وهذا يدل على شدة اعتناء النُّحاة بضبط المسائل؛ منعًا لوقوع اللَّبْس والخلط عند دراسة النحو العربي؛ بحيث لا يدخل المُعرَب في حيز المبنيات، ولا المبني في حيِّز المعربات، وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل هذه المسألة جـ 3 ص: 84.

[2] الجمع المزيد بألف وتاء هو جمع المؤنث السالم، والأحسن أن نقول: الجمع المزيد بألف وتاء؛ وهذا له أسباب تأتي معنا إن شاء الله في موضعها.

[3] انظر: النحو الوافي؛ لعباس حسن ص: 105.

*تبسيط النحو العربي (7) : المعربات بالحركات الأصلية
*تبسيط النحو العربي (7) :المعربات بالحركات الأصلية

ما يُعرَبُ بالحركات الأصليَّة أربعة أنواع:

*الاسم المفرد.

* وجمع التكسير.

* والجمعُ المزيد بألف وتاء.

* والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخرِه شيء[1].

*أولًا: الاسم المفرد:

أحسنُ ما نعرِّف به المفرد في باب الإعراب هو: "ما دل على واحدٍ أو واحدة، وليس من الأسماء الستة"، ومثاله: زيد، وعمرو، وبكر، وعائشة، وفاطمة، وخديجة، فكلُّ هذه الأسماء تدلُّ على الواحدِ المذكر، والواحدة المؤنثة، وتعرب بالحركات الأصليَّة؛ فتُرفَعُ بالضمة، وتُنصَبُ بالفتحة، وتُجرُّ بالكسرة.

وقولنا: "وليس من الأسماء الستة"، هذا قَيْدٌ نَحتَرِزُ به من مثل: أبوك، وأخوك؛ فإنها تدل على واحدٍ، لكنها تعرب بالحروف، نيابةً عن الحركات، والقَيْدُ هنا لازمٌ؛ حتى لا نُدخِلَ في القاعدة ما ليس منها؛ إذ شرطُ التعريف أنْ يكون جامعًا لكلِّ أفراده، مانعًا من دخول غيرِها فيه، ومثال المفرد الذي اجتمع فيه شرطُ التعريف قولنا:

قام زيد، فـ (قام) فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، و(زيد) فاعل مرفوعٌ، وعلامة رفعِه الضمة الظاهرةُ على آخره، والشاهد هنا: (زيد) فإنه جاء معربًا بالضمةِ الظاهرة على آخره، والضمةُ حركةُ إعرابٍ أصليَّةٌ، وقد استحقَّ ذلك لأنه اسمٌ مفرد، ومنه قولُنا: قامتْ فاطمةُ، فـ (قامتْ) فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، والتاءُ للتأنيثِ، حرفٌ مبنيٌّ على السكون، لا محلَّ له من الإعراب، (فاطمة) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمةُ الظاهرة على آخره، والشاهدُ هنا: (فاطمة)؛ فقد وقَع هذا الاسم فاعلًا مرفوعًا بالضمة، وهي حركةُ إعراب أصليَّة، وقد استحقَّ ذلك لأنه اسمٌ مفرد.

وكذلك في حالتَيِ النَّصبِ والجرِّ، نعربُه بالفتحةِ والكسرة على الأصلِ، فنقول:

رأيت زيدًا، فـ (زيدًا) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحةُ الظاهرة على آخره، وقد استحقَّ الفتحةَ؛ لأنه اسمٌ مفرد، وكذلك قولُنا: مرَرْتُ بزيدٍ، فـ(زيد) اسمٌ مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه اسمٌ مفرد.

*ثانيًا: جمع التكسير:

هذه عبارةُ المتأخِّرين من النُّحاة، وأما المتقدِّمون؛ مثل: سيبويهِ، والخليل، فيقولون:

الجمعُ المُكسَّر ... و ضابطُه عند النحاة: "ما دلَّ على ثلاثةٍ فأكثر، مع تغيُّر في صورة مفردِه"، نقول: رجل، فإذا جمعناه قلنا: رجال، ماذا حدَث؟ كسَّرنا المفرد، يعني: غيَّرنا صورتَه التي كان عليها قبلَ جمعه، فزِدْنا حرفًا رابعًا فرَّق بين الجيم واللام؛ فتغيَّرت هيئةُ الكلمة عن أصلها، والراء كانت في المفرد مفتوحةً؛ فصارت في الجمع مكسورة، وكانت الجيمُ في المفرد مضمومةً، فصارت في الجمع مفتوحةً، وهذا بخلاف المذكر السالم، فالمفردُ فيه يبقى على أصلِه مع الزيادة عليه.

ووجوهُ التغيُّر محصورة في ستَّة بالاستقراء، وهي:

الأول: التغير بالزيادة:كـ (صنْو) هذا فرعُ الشجرة (صنْو) يجمع على (صنْوان)، زِيدَ فيه الألفُ والنون، لا يُقال: إنه مثنًّى، وإنما هو-جمعُ تكسير، (صنْوان) هذا جمع تكسير لـ(صنْو)، ما وجه التغيُّر هنا؟ نقول: التغيُّر بزيادة حرفين، أصلُه (صنْو) وزِيدَ عليه الألف والنون، فهنا تغيَّر المفرد بالزيادة دون الشَّكْل.

الثاني: التغيُّر بالنقص: مثل ماذا؟ قالوا: (تُخمة) مفرد، جمع على (تُخم)؛ حذفت التاء، (تُهمة) (تُهم)؛ حُذِفت التاء، إذًا نقص منه-حرفٌ، أما الشكل فكما هو.

الثالث: التغيُّر بالشكل:كـ (أَسَد) يُجمَعُ على (أُسْد)، إذا خُفِّفت، ولك أن تقول: أُسُد، بضمتين، (أَسَد) هذا مفرد، إذا جمعت تقول: (أُسْد)-بالتخفيف، الألف أو الهمزة كانت مفتوحة، فصارت مضمومةً، إذًا: وجهان: التخفيفُ وجه، وجاز ضمُّ الألف والسين.

الرابع: التغيُّر بالزيادة والشكل:كـ(رجل) و(رجال)، تغيَّرت الحركات وزِيدَ فيه الألفُ، و(سبب) يُجمَع على (أسباب)، زِيدَ فيه الألف،- .كذلك تغيَّرت الحركات

الخامس: التغيُّر بالنقص والشكل: كـ (سرير) يجمع على (سُرُرٍ)، تغيَّر الشكل، كذلك (سرير) أين الياء؟ حُذِفت، إذًا بالشكل والنقص،- ... (و(رسول) تجمع على (رسل

.السادس: التغيُّر بالشكل والزيادة والنقص: كـ(غلام) و(غِلمان) هذا بالشكل، وزيد ونقص، هذه وجوه التغير في جمع التكسير-

ومثال جمع التكسير المُعْرب بالحركات قولنا: قام الرجالُ، ورأيْت الرجالَ، ومرَرْتُ بالرجالِ، فـ(الرجال) في الأمثلة الثلاثة استحقَّ الرفع .بالضمة، والنصبَ بالفتحة، والجرَّ بالكسرة على الأصل

[1] (50 :المقدمة الآجرومية ص).

تبسيط النحو العربي (8) : المعربات بالحركات الأصلية*
تبسيط النحو العربي (8) : المعربات بالحركات الأصلية*

: ثالثًا : الجمع المزيد بألف وتاء*

المشهورُ هو التعبير بجمع المؤنث السالم، وهذا التعبير: "جمع المؤنث السالم" مُنتقَدٌ؛ يعني: فيه نظرٌ، والأصحُّ أن يقال: "ما جُمِع بألف وتاء مزيدتين"، وحقيقته: أنه جمعٌ تحقَّقت جمعيَّتُه بسبب ألف وتاء مزيدتين، فيشترطُ أن تكون الألف زائدة؛ احترازًا مما لو كانت التاء زائدةً والألف أصلية، ومثالها: (قضاة) آخرُها ألف وتاء، هل هي مثل (فاطمات)؟ فاطمات هذا جمع مؤنث سالم، يعني: جمع بألف وتاء، (فاطمات، عائشات، زينبات، هندات)، وهذا جمع بألف وتاء، هل (قضاة) جمع مؤنث سالم؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأننا اشترطنا أن تكون الألف زائدة، وكذلك التاء زائدة، فلو كانت إحداهما زائدةً والأخرى أصلية، لما كان جمعَ مؤنث سالمًا، بل هو جمع تكسير، و(قضاة) التاء زائدة، والألف ليست بزائدةٍ؛ لأنها منقلبة عن أصل، وأصلها (قُضَيَة)، تحركت الياء وفُتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فالحاصل أن (قضاة) ليست بجمع مؤنث سالم، بل جمع تكسير، فإن قيل: خُتِم بألف وتاء، وهذا شرط جمع المؤنث السالم؟ نقول: خُتِم بألفٍ وتاء إلا أن الألفَ أصليَّة، وشرط جمع المؤنث السالم أن تكونَ الألفُ زائدة وليست أصلية، ومن ذلك: (صَوْت) يجمع على (أصوات)، هل هو جمعُ مؤنث سالم؟ الجواب: لا، بل جمع تكسير، لماذا؟ لأن التاءَ في (أصوات) أصليَّة؛ لأن أصلَه ماذا؟ (صوت)، ومثلها: (ميت) (أموات) حينئذٍ نقول: (ميت) يجمع على (أموات)، إذًا (أموات) الألف زائدة والتاء أصلية، متى يكون جمع مؤنث سالمًا؟ إذا كانت الألف زائدة والتاء كذلك .زائدة

ومثال الجمع المزيدِ بألفٍ وتاء قولُنا: قامت الفاطمات، فـ (قامت) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، والتاء للتأنيث، حرف مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب، (الفاطمات) فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرة على آخره، والشاهدُ هنا: (الفاطمات) فإن هذه الكلمةَ وقعَتْ فاعلًا مرفوعًا بالضمة، وهي حركةُ إعرابٍ أصليَّة، وقد استحقَّت ذلك لأنها جمعٌ مزيد بألف وتاء.

وكذلك قولنا: مرَرْتُ بالفاطمات، فـ (الفاطمات) اسمٌ مجرور بالباء، وعلامةُ الجرِّ الكسرةُ الظاهرة، وهي حركةُ إعراب أصليَّة، وقد استحقَّ ذلك لأنه جمعٌ مزيد بألف وتاء.

أما في حالة النصب، فإنه يُنصبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، ومثاله:

رأيتُ الفاطماتِ، فـ (الفاطمات) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الكسرةُ نيابةً عن الفتحة؛ لأنه جمعٌ مزيد بألف وتاء.

والأصلُ في الجَمْعِ المزيد بألفٍ وتاء أن تكون الحركاتُ الإعرابية ظاهرةً عليه، إلا إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلم، فإننا نُقدِّر عليه الحركة الإعرابية، ومنه قولنا:

هذه شجراتي، وبقراتي)، فالرفعُ هنا على الخبر بالضمة المقدرة).

رابعًا: الفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصل بآخره شيء*:

هذا هو النوع الرابع والأخير مما يُعرَبُ بالحركات الأصليَّة، وهو الفعل المضارع الذي لم يتَّصل به شيء، ومنه قوله تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ) [المائدة: 109]،

فقوله تعالى: (يَجْمَعُ): فعل مضارع مرفوعٌ؛ لتجرُّده من ناصبٍ وجازم، وعلامةُ رفعِه الضمةُ الظاهرة على آخره، والضمةُ علامةُ إعرابٍ أصليَّة، وقد استحقَّ ذلك؛ لأنه لم يتَّصل بآخره شيءٌ يُوجِبُ بناءَه أو إعرابه بالحرف نيابةً عن الحركة.

وقولُنا: لن يقومَ زيدٌ، فـ(يقوم) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (لن)، وعلامةُ نصبِه الفتحة الظاهرة على آخره، وقد استحقَّ ذلك لأنه لم يتَّصِلْ بآخره شيءٌ يُوجِب بناءه، أو إعرابه بالحرف نيابةً عن الحركة.

أما إذا اتصل بالفعل المضارع نونُ النسوة، أو نونُ التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، فإنه يكون مبنيًّا لا معربًا، وسيأتي في موضعِه إن شاء الله تعالى، وبهذا ننتهي من باب المعربات بالحركاتِ الأصليَّة، يلي ذلك المعرباتُ بالحروفِ، والله المُوفِّقُ سبحانه.

تبسيط النحو العربي (9) : المعربات بالحروف نيابة عن الحركات*
تبسيط النحو العربي (9) : المعربات بالحروف نيابة عن الحركات*

:الذي يُعرَب بالحروف أربعة أنواع

.المثنى*

.وجمع المذكر السالم *

.والأسماء الخمسة *

.[والأفعال الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين[1 *

:أولًا: المثنى*

."وهو: "ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخرِه، صالحٌ للتجريد، وعطف مثلِه عليه

.فقولنا: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين: لأن المثنى ليس خاصًّا بالمذكر، بل هو شاملٌ للمذكر والمؤنث على السواء

وقولنا: بزيادة في آخره: يعني بسبب زيادةٍ في آخره؛ لأن عندنا ألفاظًا تدل على اثنين، لكن بالوضع لا بالزيادة (كشَفْع)، (شَفْعٌ) يدل على اثنين، لكنه بالوضع، ليس عندنا زيادة.

زوج) يدل على اثنين، لكنه بالوضع ليس بالزيادة، والمراد هنا بزيادة؛ يعني: بسبب زيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في) حالتَيِ النصب والجرِّ.

وقولنا: صالح للتجريد: كالزيدان، فإنه يصحُّ أن نجرِّدها من الألف والنون، فنقول: زيدٌ وزيد، وهذا بخلاف: "اثنان"، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا نقول: اثن.

.فإن لم يصلُحْ للتجريد، فليس بمثنًّى

كلا وكلتا) نقول: (كلا) من حيث المعنى دالٌّ على اثنين، وهو مُلحَقٌ بالمثنى إذا أضيف إلى الضمير، حينئذٍ نقول: (كلاهما)، نقول: هذا) ملحق بالمثنى، ويعرب بالألف نيابة عن الضمة، وبالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، لكن هل هو مثنًّى؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه غيرُ صالح .للتجريد

:وهذه أربعة ألفاظ عند النحاة

كلا، وكلتا) إذا أضيفتا إلى الضمير، و(اثنان، واثنتان)، (اثنان، واثنتان) فيهما زيادة، لكنهما ليسا صالحَيْنِ للتجريد، وليس عندنا (اثن)) .وليس عندنا (اثنت)، وإنما هما (اثنان، واثنتان)، ففيهما زيادة، لكنهما ليسا صالحَيْنِ للتجريد

وقولنا: وعطف مثله عليه: كـ (القمرين)، (قمران) المراد به الشمس والقمر، فيُثنَّى من باب التغليب، حينئذٍ يكون ملحقًا بالمثنى، هذه الألف والنون زائدة للتثنيةِ، لكن إذا حُذِفَتْ هل يعطف مثله عليه؟) قمر وقمر)، أو تقول: (قمر وشمس)؟ تقول: (قمر، وشمس)، حينئذٍ نقول: هذا لم يتحقَّق فيه حدُّ المثنى؛ ولذلك (الأبوان: الأم، والأب) (أبوان) ليس مثنًّى، لكن يعرب إعرابَ المثنى، فيكون ملحقًا به، لماذا ليس مثنًّى مع أن (أب) زِيدت عليه الألف والنون؟ نقول: إذا حذفنا الألف والنون فهو صالحٌ للتجريد، لكن هل يعطف عليه (أب، وأب)؟ نقول: لا؛ ."لأن المراد الأب والأم، فالمثنى حينئذٍ هو: "ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه

:ومثال المثنى الذي تحقَّقت فيه الشروط قولنا

جاء الزيدان، ورأيت الزيدَيْنِ، ومررتُ بالزيدَيْنِ، فـ (الزيدان) في المثال الأول فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعه الألفُ؛ لأنه مثنًّى، وفي المثال الثاني (الزيدين) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الياء؛ لأنه مثنًّى، وفي المثال الثالث (الزيدين) اسمٌ مجرور بالباء، وعلامة .جرِّه الياء؛ لأنه مثنًّى

:ثانيًا: جمع المذكر السالم*

وبعضُ النحاة يُسميه: الجمعَ الصحيح، لماذا وصف بكونه صحيحًا؟ نقول: في مقابلة جمعِ المكسر، هناك جمع المكسَّر "ما كُسِّر مفرده في الجمع"؛ مثل: رجل ورجال، كما ذكرنا، يقابلُه ماذا؟ الجمع الصحيح الذي سَلِم المفردُ فيه عند الجمع، لم يزد عليه حرف، ولم ينقصْ منه حرف، ولم يتبدَّل أو يتغير شكلُه؛ يعني: الحركات، وهذا يُسمَّى: الجمعَ الصحيح؛ يعني: الذي صحَّ فيه واحدُه، (مسلم) قلنا: هذا يُجمع على (مسلمون)، بقي كما هو، (مؤمن) جمع على (مؤمنون) بقي المفرد كما هو، سلم المفرد في الجمع، لم يزد فيه حرفٌ، ولم ينقص منه ."حرفٌ، ولم تتبدَّل فيه حركة ألبتة؛ وإنما زِيدَ في آخره الواو والنون؛ ولذلك يُسمَّى: "جمعَ السلامة

:وقد عرَّفه النحاة بأنه

."ما دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالحٌ للتجريد، وعطف مثله عليه"

.متى ما تحقَّقت هذه الضوابط فهو الجمعُ الصحيح، ومتى ما انتفَتْ أو انتفى بعضُها فليس بجمعِ تصحيح

وإن وجد ما أعرب في لسانِ العرب بالواو والنون أو الياء والنون، كـ (ابن) إذا جمع على "بنون"، أو (عشرون) إذا جمع بواو ونون - فيعرب إعراب جمع المذكر السالم، وإن لم تتحقَّق فيه هذه الضوابط، فهو ملحق؛ ولذلك نقول: الإعراب أو التعريفُ إنما يكون للجمع الحقيقي، فإذا وجد في لسان العرب ما أعرب إعرابَ جمع التصحيح، فهو ملحقٌ به، حينئذٍ يكون التأصيل لبيان الجمع الحقيقي:

ما دلَّ على أكثر من اثنين": خرج ما دل على الواحد، وما دل على اثنين كذلك، وما دلَّ على أكثر من اثنتين، فليس بجمعِ المذكر السالم".

بزيادة في آخره: يعني: بسبب زيادة في آخره، وهذا فرقٌ بين جمع المذكر السالم وبين جمع المكسر، جمع المكسر يدلُّ على الجمعيَّة بذاته وبصيغته، وأما جمع المذكر السالم فيدلُّ بالزيادة، كما قلنا: (مؤمن) قلنا: (مؤمنون) بسبب هذه الزيادة (الواو والنون) دلَّ على الجمعية، (مؤمن) واحد، (مؤمنة) واحدة، هذا الأصل، فإذا قلت: (مؤمنون) دلَّ على أكثر من اثنين؛ يعني: ثلاثة فأكثر، وهو أقلُّ الجمع، أما (المؤمنة) فهذا يجمع بألف وتاء، إذًا بزيادة في آخره، فإذا لم يكن ثَمَّة زيادةٌ، فليس بجمعِ تصحيح.

صالحٌ للتجريد: عن هذه الزيادة؛ يعني: أن تُحذَف هذه الزيادة، فإذا لم يَصلُحْ لأن يجرَّد عن الزيادة، فليس بجمع تصحيح، فمثلًا (عشرون) وبابه (ثلاثون، أربعون، خمسون، إلى التسعين) هذا يُعرَب إعراب جمع المذكر السالم، لكنه ليس بجمعِ المذكر السالم؛ لماذا؟ لكونه لا يصلحُ أن تُجرَّد عنه الواو والنون، (هذه عشرون) وعشرون مرفوع بالواو، لماذا؟ لأنه ملحقٌ بالجمع، إذًا هو ليس بجمعٍ، ولكنه مُلحَقٌ بالجمع، لماذا؟ لأن شرط جمعِ التصحيح أن تُحذَف الواو والنون ثم يصحُّ اللفظ كما هو، وهل يصح أن نقول: (عشر) ليس عندنا (عشر)، حينئذٍ: ما لم يَصلُحْ للتجريد فليس بجمع تصحيح.

وعطف مثله عليه: إذا قلت: (زيدون)، هذا علمٌ على شخص، هذا في الأصل جمع، لكن مدلولَه واحد؛ لأنه صار اسمًا لشخص بعينه، وإذا كان مدلوله واحدًا فشرط جمع التصحيح أن يكون مدلوله ثلاثةً فأكثر، إذًا ليس بجمع تصحيح؛ لأنه لا يصحُّ أن تقول: زيدٌ، وزيد، وزيد؛ لأنه ليس عندك إلا واحد، شخص مسمَّاه واحد، فلما لم يصلح أن يُعطَف عليه مثله، حينئذٍ نقول: هذا مُلحَقٌ بجمع التصحيح.

ومثال ما اجتمع فيه شرطُ جمع المذكر السالم قولُه تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون: 1]، فـ (المؤمنون) فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعه الواوُ، نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) [التوبة: 4]، فـ(المتقين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياءُ، نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وقوله تعالى: (وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ) [المائدة: 85]، فـ(المحسنين) مضافٌ إليه مجرور، وعلامة جرِّه الياء، نيابةً عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

[1] المقدمة الآجرومية ص: 52.